النظم الانتخابية
دراسة تحليلية مقارنة للنظم السائدة في العالم

د.طاهر فرحان قاسم

المقدمة:

إن هذا التطور الديمقراطي الذي يشهده العالم لم يكن وليد السنوات أو العقود القليلة الماضية وإنما كان نتاج مراحل طوال بدأتها الإنسانية منذ الماضي البعيد حيث خاضت نضالاً شاقاً وطويلاً ضد الديكتاتوريات والأنظمة القمعية وكافة أشكال الاستبداد حتى انتصرت في نهاية المطاف بسحب البساط من تحت أقدام تلك الأنظمة القهرية المستبدة وجعل السلطة بيد الشعب .

ولا يعني ذلك أنها قد وصلت ألي غاياتها النهائية ،فما زالت هناك أنظمة في بعض البلدان لم تسلم بحق الشعب في الحكم وما زالت بعضها تنضر لمواطنيها أنهم قاصرون لا يستطيعون إدارة شؤونهم بأنفسهم وممارسة السلطة فهم برأي تلك الأنظمة بحاجة إلى من يقودهم ويتولى أمورهم على الدوام وبدون إشراكهم في صناعة القرار .

فمعظم دول العالم لازال حتى هذا العصر يمارس القمع والاضطهاد بحق مواطنيه رغم الحقوق التي تدبج بها مواد دساتيرها ورغم الانتخابات التي تخوضها والمجالس النيابية التي تتباهى بها والقضاء الذي تعلن استقلاله ، ليست جميعها إلا أشكال يسيرها موظفي السلطة المؤتمرين بأمرها [1].

ولكن رغم هذا الإستبداد إلا أن الزمن ليس في صالح تلك الأنظمة فالعصر هو عصر الديمقراطية والمشاركة الشعبية ، والزمن كفيل بإزاحة هذه الأنظمة المستبدة وجعل السلطة بيد الشعب .

وهذا ما اخذ يظهر في أرجاء المعمورة فليس هناك مكان على هذه البسيطة إلا وبدأ يتحدث عن الديمقراطية والمشاركة السياسية حتى اعتى الأنظمة الديكتاتورية بدأ يتمسح بالديمقراطية ويتلبس بها مرغماً ومكرهاً داخلياً وخارجياً فشرعية أي نظام سياسي أصبحت تقاس بالمشاركة السياسية الحقيقية .

ولقد أصبحت الكثير من الأنظمة في العالم تحاكي وتجاري الأنظمة الديمقراطية في الكثير من جوانب الحياة السياسية كالأخذ بانتخاب المجالس التشريعية والمحلية بدلاً من التعيين والأخذ بمبدأ التعددية السياسية والحزبية والتسليم بمبدأ التداول السلمي للسلطة وبهذا أصبح العالم يخطو خطوات جادة إلى الأمام في تطبيق وممارسة الديمقراطية.

ومن هنا فأن التطور الحاصل في هذه المسيرة الديمقراطية في حياة الإنسانية لم تأخذ شكلاً واحداً أو بمعنى أخر أن دول العالم ليست على درجة واحدة أو نسبة واحدة من الممارسة الديمقراطية ، فهناك تفاوت بين دول العالم فبعضها وصل إلى درجة عالية من

الممارسة الديمقراطية كما في العالم المتقدم والبعض في درجة متوسط وأخر مازال يحبو نحو الديمقراطية في حين لازال البعض متردداً ولم يأخذ من الديمقراطية إلا الأسم ، أمام هذا التعدد الحادث بين دول العالم في الممارسة الديمقراطية يقابله تعدد في أساليب وطرق ممارسة هذه الحقوق السياسية بحيث تختلف هذه الأساليب والطرق من نظام إلى أخر.

وتلك الأساليب أو الطرق هي ما تسمى بالأنظمة الانتخابية والتي كما اشرنا تتعدد وتتنوع في العالم من دولة إلى أخرى وهذا ما سنحاول إبرازه وتتبعه في هذه الدارسة.

تساؤلات الدراسة :

تحاول هذه الدراسة الإجابة على عدة تساؤلات هي :-

1- هل هناك عدد محدود متعارف عليه من الأنظمة الانتخابية في العالم أم أنه ليس هناك حدود ومازال هناك توالد للأنظمة الانتخابية في العالم ؟

2- هل كل نظام انتخابي صالح لأي مجتمع أم إن الخصوصيات والاعتبارات السياسية والإجتماعية و الإقتصادية هي التي تحدد نوع النظام الانتخابي لهذا البلد أو ذاك ؟

3- ما هي مميزات وعيوب هذه الأنظمة الانتخابية ؟

4- ما هي أكثر الأنظمة الانتخابية انتشاراً في العالم؟

5- ما هي أكثر الأنظمة الانتخابية تفضيلاً في العالم ؟

هدف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى تقديم صورة واضحة عن الأنظمة الانتخابية السائدة في العالم وإبراز مزاياها وعيوبها ومحاولة تقديمها للقارئ بشكل مبسط يستطيع التعرف عليها وتفهمها والمقارنة بينها ورسم صورة واضحة للأفضل منها من اجل جره إلى محاولة التثقف في هذا الجانب أولاً ودفعه إلى عقد مقارنة بين هذه الأنظمة الانتخابية ثانياً وإشراكه في الحراك السياسي الانتخابي في بلده ثالثاً.

أهمية الدراسة :

تنبع أهمية هذه الدراسة من كونها تأتي في هذا الوقت الذي كثر فيه الحديث عن النظم الانتخابية في مجتمعنا اليمني والتي لاشك يتطلع فيه المواطن لمعرفة الكثير والكثير عن مزايا وعيوب هذه الأنظمة وعن الطرق والأساليب الانتخابية التي تمارس من خلالها هذه العملية ،ومثل هذه الدراسة ستغطي جانباً من تساؤلاته وتجيب عن بعض ما يحاول معرفته في تفاصيل الأنظمة الانتخابية .

الفرضيات:

تدور هذه الدراسة حول الفروض التالية :

1) إن الأنظمة الانتخابية في العالم كثيرة ومتعددة ولكنها جميعاً تدور حول ثلاثة أنظمة انتخابية رئيسية هي نظام التمثيل بالأغلبية ونظام التمثيل النسبي ونظام ثالث أخذ بالظهور هو النظام المختلط أو النظم المختلطة أو ما تسمى بالنظم المجمعة .
2) إن أي مجتمع تحكمه في اختيار النظام الانتخابي عدة اعتبارات تتمثل في واقعه الاجتماعي والاقتصادي والثقافي وطبيعة نظامه السياسي .
3) إن أي نظام انتخابي له مزايا وعيوب ولا يخلو نظام من ذلك .
4) إن أي مجتمع قادر على أن يغير و يبدل في نظامه الانتخابي بما يتفق و حاجاته و رغباته بل وقادر على أن يكّون نظاماً انتخابياً مزيجاً من أنظمة انتخابية عديدة .
5) إن فشل أو نجاح أي نظام انتخابي في بلد ما ليس لقصور هذا النظام و إنما لأنه لا يتناسب مع واقع ذلك البلد و احتياجاته .

منهجية الدراسة :

في سبيل معرفة كل جوانب الأنظمة الانتخابية في العالم وكيفية عملها ومعرفة عيوبها ومزاياها كل على حده فإننا نجد أن كلاً من المنهج التحليلي والمنهج المقارن وكذا المنهج التاريخي هي أفضل ما يمكن استخدامها في مثل هذه الدراسة من اجل الخروج برؤية واضحة عن مكامن نجاح أو قصور أو فشل هذه الأنظمة الانتخابية في العالم .

تقسيم الدراسة :

المبحث الأول : مفاهيم عامه حول أشكال وأساليب الإنتخابات ومعنى النظم الانتخابية

المطلب الأول : الانتخابات المباشرة وغير المباشرة

أولا:- الانتخابات المباشرة

ثانياً :- الانتخابات غير المباشرة

المطلب الثاني : الاقتراع العام والمقيد

اولاً :- الاقتراع العام

ثانياً :- الاقتراع المقيد

المطلب الثالث : مفهوم النظم الانتخابية وأهدافها

المبحث الثاني : أنواع النظم الانتخابية في العالم

المطلب الأول : نظام الأغلبية العددية

المطلب الثاني : نظام التمثيل النسبي

المطلب الثالث : النظم المختلطة أو النظم المجمعة .

المبحث الأول

مفاهيم عامة حول صور وأشكال الانتخابات .

ومفهوم النظم الانتخابية

المطلب الأول

الانتخابات المباشرة وغير المباشرة

أولاً : الانتخابات المباشرة :-

يقصد بهذا الشكل أو الصورة من الانتخابات قيام المواطن البالغ السن القانونية – سن الرشد السياسي– بإنتخاب ممثليه في البرلمان أو أي انتخابات أخرى بشكل مباشر ودون واسطة بينه وبين مرشحه في هذه الإنتخابات أو تلك.

فطبقاً لهذا الشكل من الانتخابات يقوم المواطن بنفسه بانتخاب من أراد من المرشحين المتنافسين في الساحة دون وصاية عليه من أحد ودون إيكال الأمر لشخص أخر بالقيام نيابة عنه بهذه العملية.

وهذا ما يطلق عليه الانتخاب على درجة واحدة وهو الأكثر انتشاراً في الديمقراطيات المعاصرة فعلى سبيل المثال انتخابات أعضاء مجلس النواب – أحد مجلسي الكونجرس – في الولايات المتحدة الأمريكية وانتخابات أعضاء مجلس النواب في الجمهورية اليمنية والتي نص الدستور في مادته رقم (63) على هذا الشكل وهذه الصورة من الانتخابات بقوله :(يتألف مجلس النواب من ثلاث مائة عضو وعضو واحد ينتخبون بطريق الاقتراع السري العام الحر المباشر والمتساوي)[2] .

كما أكد على هذه الصورة قانون الانتخابات في الجمهورية اليمنية بمادته رقم (53) بالقول: (يتألف مجلس النواب من ثلاث مائة عضو وعضو واحد يتم انتخابهم عن طريق الاقتراع السري العام الحر المباشر والمتساوي) [3].

بهذه الصورة أو الشكل الانتخابي يكون المجتمع قد بدأ بالسير على الطريق الصحيح نحو تحقيق المبدأ الديمقراطي (حكم الشعب نفسه بنفسه) حيث يصبح الشعب بموجب هذه الصورة من الانتخابات قادراً على اختيار حكامه ومحاسبتهم والمشاركة الحقيقية في صناعة القرار في بلده .

ثانياً : الإنتخابات غير المباشرة :-

والتي تعني قيام الناخبون بانتخاب مندوبين عنهم يتولون بدورهم انتخاب النواب في البرلمان أو أي انتخابات عامه أخرى.

وهذا الشكل هو ما يسميه الكثيرون بالانتخاب على درجتين وقد يصل في بعض البلدان إلي ثلاث درجات, والأمثلة كثيرة على هذه الصورة أو الشكل من الانتخابات، فعلى سبيل

الذكر لا الحصر انتخابات مجلس الشيوخ في فرنسا والذي يتم انتخابه بطريقة الاقتراع العام غير المباشر على درجتين أو ثلاث درجات، حيث تظم هيئة الناخبين في نطاق المحافظة النواب والمستشارين العاملين ومندوبي المجالس البلدية [4] .

والمثال الثاني نضربه من اليمن ففي انتخابات أول مجلس نيابي في اليمن عام 1971م – تكون من 159 عضو – تم انتخاب أعضائه على ثلاث مراحل حيث اجتمع الناخبون في القرية وانتخبوا مندوباً واجتمع مندوبي القرى في العزلة وانتخبوا مندوباً للعزلة واجتمع مندوبي العزل في الناحية وانتخبوا ممثل الناحية في مجلس الشورى [5] .

وبالمقارنة بين الصورتين المباشرة وغير المباشرة يتبين لنا أن الأولى هي الأقرب إلى الديمقراطية من الصورة الثانية حيث تفترض الصورة الأولى المقدرة والكفاءة في الناخب في حين يعتبر في الصورة الثانية قاصر وغير قادر على اختيار الأفضل.

وعلى هذا الأساس يعتبر البعض الإنتخابات غير المباشرة عودة إلى الاقتراع المقيد وإن تستر بمسمى الانتخاب على درجتين [6] ،وهذا في رأي صحيح إلى حد كبير فهذا الشكل يبتعد أكثر فأكثر عن الديمقراطية كلما تعددت درجات الانتخاب حيث يصبح البون شاسعاً بين الديمقراطية وهذا الشكل من الانتخابات .

والانتخاب غير المباشر وأن أعتبره أنصاره بأنه ينقي هيئة الناخبين من غير القادرين على حسن الاختيار وذلك بإجراء عملية غربلة بدرجة أو بدرجتين أو أكثر تسفر عن تمخض مجموعة من الناس يتميزون بقدرة على تشخيص مجاميع المرشحين واختيار أفضلهم, إلا أن هذا وان إعتبره أنصار هذا النظام ميزة له فهو في نظر منتقديه عيب فيه إذ أنه في الوقت الذي يسعى عبر تلك المجموعة الصغيرة من المندوبين لاختيار الأفضل يجعل في الوقت نفسه فرصة تأثير المرشحين في تلك المجموعة أكبر نظراً لقلة عددهم حيث يسهل الاتصال بهم والتأثير عليهم [7] ، وهذا عكس ما يكون عليه الحال في الانتخاب المباشر الذي يصعب فيه على المرشحين التأثير في مجموع الناخبين بسبب كبر هذه المجموعة وتعدد ميولها وغاياتها ورغباتها الأمر الذي يجعل التأثير عليها صعباً وإرضائها جميعاً غاية لا تدرك .

المطلب الثاني

الاقتراع العام والاقتراع المقيد

أولاً : الاقتراع العام :-

وهو الذي يعني أعطاء الحق في ممارسة الانتخاب لكل من بلغ السن القانونية من أفراد الشعب ودون أية قيود تتعلق بالثروة أو التعليم عدا قيد الأهلية أو عدم اكتمال شروط التجنس للمتجنسين .

وقد حددت الدساتير والقوانين في مختلف البلدان الشروط الواجب توافرها في الناخب عند الأخذ بهذه الصورة من صور الانتخابات , فعلى سبيل المثال نص الدستور في الجمهورية

اليمنية في المادة (43) على هذا الحق بالقول : (للمواطن حق الانتخاب والترشيح وإبداء الرأي في الاستفتاء) [8].

وإشارة المادة (64/أ) إلى الشروط الواجب توافرها في الناخب وذلك بالقول ، يشترط في الناخب الشرطان الآتيان : [9]

1 – أن يكون يمنياً

2 – أن لا يقل سنه عن ثمانية عشر عاماً

وأكد على ذلك قانون الانتخابات في الجمهورية اليمنية بقوله : (يتمتع بحق الانتخاب كل مواطن بلغ من العمر ثماني عشر سنة شمسية كاملة ويستثنى من ذلك المتجنس الذي لم يمضي على كسبه الجنسية اليمنية المدة المحددة قانوناً) [10]

ومن هنا نقول أن هذه الصورة من الانتخاب تحقق للمواطن ذاته وتكسبه اعتزازاً بنفسه وتجعله يعي معنى المشاركة السياسية ويعرف مكانته وقدرته في المجتمع, بل أن هذه الصورة تحقق المشاركة الحقيقية وتجسد الممارسة ألحقه للديمقراطية في اختيار الحكام ومحاسبتهم.

فالاقتراع العام لا يقتصر على الإدلاء بالصوت لصالح مرشح ما في أي انتخابات وإنما يتضمن في جوهره الاختيار والمحاسبة حيث يتضمن اختيار الأفضل وتحميله المسؤولية وفي حال التقصير يتم محاسبته بعدم تجديد اختياره فالاقتراع هو بحد ذاته استفتاء شعبي عام حول صلاحية هذا أو ذاك في هذه الانتخابات أو تلك ، و نتائجه تظهر في الوقت نفسه صورة الواقع الاجتماعي والذي ينعكس في اختياره فكلما كان الواقع في وعي متزايد كانت صورته في اختياره تتحسن دورة بعد أخرى، وبعبارة أخرى يكون الفائزون في أي انتخابات صورة لواقعهم الاجتماعي والسياسي والثقافي فلا يمكن لمجتمع وأعي ومثقف أن يختار فاسدون أو جهلة ، والعكس صحيح .

ثانياً :الاقتراع المقيد :-

والمقصود به أن حق الانتخاب لا يكون عاماً لجميع أفراد الشعب الذين بلغو السن القانونية وإنما مقصور على من تتوافر فيه الشروط المعينة [11] , كشرط الثروة (نصاب مالي معين) أو شرط الكفاءة أو التعليم أو الاثنين معاً , أي أنه لا يجوز لمن لا يتوفر فيه ذلك الشرط من أفراد المجتمع أن يقوم بممارسة الانتخاب .

وبهذه القيود يحرم الكثير من أفراد الشعب من ممارسة حقوقهم الطبيعية في الانتخابات و المشاركة السياسية وفي صناعة القرار في بلدانهم وذلك لأسباب وقيود قد تكون خارجة عن قدراتهم وإمكاناتهم وإرادتهم بل أنهم قد لا يكون لهم الخيار أمام تلك القيود التي قد تكون فرضت عليهم فرضاً .

وقد طبقت هذه الصورة في كثير من دول العالم في العصور الماضية وقد عدلت عنها إلى الاقتراع العام وذلك لما تؤدي إليه تلك الصورة من الانتخابات من انتقاص للإنسان

ولحقوقه ولكرامته والتي قد تؤدي إلى تقسيم المجتمع إلى أغنياء لهم الحق في الانتخاب وفي صناعة القرار في البلاد , وفقراء محرومون ليس لهم إلا أن يسمعوا ويطيعوا .

أو قد تؤدي أيضاً إلى تقسيم المجتمع إلى متعلمين لهم حق المشاركة في إدارة شؤون مجتمعهم وأميون ليس لهم من الأمر شيء وهذه تعني إستبعاد شريحة من شرائح المجتمع هم شركاء فيه ايجاباً أو سلباً خوفاً وأمناً حرباً وسلماً نهضة وتقدماً .

وعلى ضوء ذلك يتضح أن مبدأ المساواة الحقيقية يتجسد عند تطبيق مبدأ الاقتراع العام ، وتنعدم كلية عند الأخذ بمبدأ الاقتراع المقيد، ومن هنا يصبح هذا المبدأ الأخير مناقضاً للحقوق والواجبات وفق المبدأ الديمقراطي ويعد من الماضي ولا يصلح للتطبيق في عالمنا المعاصر .

المطلب الثالث

مفهوم النظم الانتخابية وأهدافها

أولاً : مفهوم النظم الانتخابية :-

إن تعريف النظم الانتخابية يستدعي أولاً الإشارة إلى معنى الانتخاب حتى يكتمل المعنى وتتضح الصورة .

فالانتخاب كما يفهم من اللفظ أنه الإختيار وهو ما يفهمه الكثير من الناس , وهذا في الحقيقة هو المعنى الأول له , ولكن هناك المعنى الثاني للإنتخاب والمقصود به التفويض والذي لا يدركه إلا القليل وهو المعنى الأساسي للانتخاب والذي يذهب إلى أبعد من الجانب الشكلي حيث يحدد معالم المستقبل وطريقة تعامل الحكام المنتخبون في إدارة شؤون الناخبون ، وأفراد مجتمعهم أجمعون، فالانتخاب على هذا الأساس ليس الإختيار فقط بل هو التفويض كذلك لمن تم اختيارهم حيث يصبح هؤلاء الذين أختارهم الشعب يتمتعون بالشرعية في ممارساتهم [12] .

وعلى ذلك يصبح معنى الانتخاب هو الاختيار والتفويض من الناخب للنائب بحيث يصبح من حقه ممارسة مهامه بكل حرية وفقاً للدستور والقوانين النافذة في البلاد .

وبهذا التوضيح نستطيع معرفة معنى النظم الانتخابية والذي أتى على ذكره الكثير من المفكرون.

فالأستاذ الدكتور احمد الكبسي في تعريفه المختصر الحاوي لكل جوانب الموضوع يعرفها بأنها : (الطرق المختارة التي عن طريقها تعبر الهيئة الناخبة عن سيادتها باختيار ممثليها) [13] .

وهناك من توسع ففصل في تعريفه كالدكتور عبد السلام نوير بقوله أنها : (مجموعة من المبادئ والقواعد والمؤسسات التي تنظم عملية الانتخابات وتؤثر فيها , وبعبارة أخرى يشير النظام الانتخابي إلى مجموعة من الإجراءات التي تتم بواسطتها ترجمة أصوات الناخبين إلى مقاعد في الهيئات التشريعية) [14] .

والبعض ركز في تعريفه لها على جوانب الأهمية التي تمثلها هذه النظم في العملية الانتخابية بالقول أنها : (طرق الاقتراع التي تكون وسيلة للتعبير عن سيادة الشعب , وهذه النظم ضرورية لفرز وتحديد النواب المنتخبين) [15] .

وبهذا يتضح لنا معنى النظم الانتخابية ومفهومها فهي وإن تعددت فيها تعريفات ومفاهيم المفكرين إلا أنها جميعاً تدور حول الوسيلة التي يختارها بلد ما لإدارة الانتخابات ومعرفة النتائج.

وعلى هذا الأساس يمكن تعريف النظم الانتخابية بأنها تلك الطرق أو الوسائل التي يختارها بلد ما في ممارسته الديمقراطية في أي انتخابات عامة يجريها لاختيار نوابه وحكامه .

والنظام الانتخابي لأي بلد يصدر بقانون يحدد فيه تفاصيل العملية الانتخابية من تحديد نوع النظام الانتخابي وتقسيم الدوائر وتحديد عددها والذي يكون قد حددها الدستور وحدد عدد مقاعد الدوائر في البرلمان .

كما يتضمن القانون طريقة القيد والتسجيل و الترشيحات والدعايات والاقتراع والفرز وإعلان النتائج والطعون الانتخابية وكل تفاصيل هذه العملية الانتخابية .

ومما يجدر ذكره هنا أن كل نظام انتخابي له إجراءاته و أساليبه المعروفة والتي تختلف عن أساليب وإجراءات أي نظام أخر .

ثانياً : أهداف النظم الانتخابية :-

لقد أصبحت عملية الانتخابات قضية من القضايا الهامة في عصرنا الحاضر حيث أخذ الإنسان في جميع بقاع الأرض يسعى إلى المشاركة السياسية ويدعو إلى الأخذ بالوسائل الديمقراطية التي تمكنه من ممارسة حقه دونما انتقاص من قبل الأخر أيا كان هذا الأخر حزباً أو جماعة أو فئة فالمواطنة الحقة هي المساواة بين الجميع في الحقوق والواجبات ومن أجل ذلك تسعى المجتمعات إلى ممارسة الديمقراطية بطريقة وأسلوب يمكن الجميع من الاشتراك في السلطة وتحمل المسؤولية .

ولهذا فإن هذه الممارسة لن تكون صحيحة وسليمة في واقع المجتمع إلا إذا اختار بنفسه الطريق والوسيلة التي ستوصله إلى تحقيق أهدافه والوصول إلى غاياته وهذا هو هدف أي نظام انتخابي بل أن جميع النظم الانتخابية ما وجدت إلا لتحقيق مهام وأهداف في واقع أي مجتمع يختار ما أراد منها بما يتناسب مع واقعه ويلبي احتياجاته، ومن أهم هذه المهام والأهداف كما يشير أحد المفكرين الألمان هي: (تمثيل المصالح, تجميع المصالح, البساطة، المشاركة) [16].

والتي تعني أن أي نظام انتخابي لابد أن يهدف إلى إشراك جميع فئات المجتمع وأطيافه السياسية والاجتماعية والثقافية في إدارة شؤون مجتمعهم وبحسب حجم كل مكون من هذه المكونات بحيث لا تطغى أغلبية على أقلية ولا تنفرد جماعة بالسلطة وتلغي الآخرين وتدعي تمثيل المجتمع دون وجه حق.

كما يكون من سمات هذا النظام البساطة والسهولة وعدم التعقيد في الإجراءات بحيث تتمكن الهيئة الناخبة على اختلاف مستوياتها التعليمية والثقافية من ممارسة حقها الانتخابي دون صعوبات وفي نفس الوقت تكون عملية إدارة الانتخابات سهلة ودون تعقيد في عملية الفرز واحتساب الأصوات .

ويهدف النظام الانتخابي إلى تجميع المصالح الاجتماعية بحيث تكون عاملاً مساعداً في تحقيق التنمية فيصبح المجتمع كلاً واحداً لا يتجزأ في العمل والمشاركة وتحمل مسؤولية بناء الوطن ونهضته .

فكل نظام انتخابي يهدف إلى تمكين المواطن من المشاركة في صنع القرار في بلده بغض النظر عن إيجابيات وسلبيات هذا النظام أو ذاك فهذا في نظري يتوقف على درجة الوعي في المجتمع ولذلك فإن السلبيات التي يقع فيها هذا النظام أو ذاك تعود في الأساس إلى واقع المجتمع فهناك علاقة طردية بين نجاح وفشل هذا النظام أو ذاك من جهة وبين درجة وعي أي مجتمع وهذا ما سنعود للحديث عنه في الفقرات التالية .

المبحث الثاني

أنواع النظم الانتخابية في العالم

كثر الحديث عن الأنظمة الانتخابية وكثر الاجتهاد في تقسيم هذه الأنظمة ولتأكيد ذلك نورد نماذج من هذه التقسيمات والاجتهادات لبعض المفكرين فهناك من رأى أنه بالإمكان تقسيمها إلى نظامين يندرج تحتهما عدة أنظمة فرعية هي:[17]

1) نظام التمثيل بالأغلبية في الانتخابات وهذا يتفرع منه الأتي :
   أ – نظام الدائرة الفردية
   ب – نظام الجولة الثانية
   ج – نظام الاقتراع التفضيلي
2) نظام التمثيل النسبي في الانتخابات ومنه يتفرع عدة أنظمة هي :
   أ – نظام القائمة المرنة
   ب – نظام القائمة شبه المرنة
   ج – نظام القائمة الجامدة

أما النوع الأخر من التقسيمات فقد إعتمد أصحابه تقسيماً يختلف عن التقسيم السابق حيث قسموا الأنظمة الانتخابية في العالم إلى ثلاثة أقسام هي : [18]

1) أنظمة الأغلبية العددية ومنها يتفرع الأتي :-
   أ - الانتخاب الفردي
   ب – الانتخاب على نظام الدورتين
   ج – الانتخاب باستخدام الصوت البديل
   د – الانتخاب باستخدام نظام الكتل

2) نظام شبه التمثيل النسبي وهذا ينقسم إلى :
أ – الصوت الفردي غير القابل للتحويل
ب – النظام الموازي أو المختلط .
3) أنظمة التمثيل النسبي وهذه يتفرع منها الأتي :
أ – الاقتراع الفردي القابل للتحويل
ب – الاقتراع النسبي ثنائي العضوية
ج – الاقتراع بالقائمة النسبية

وعلى ذلك فكل مفكر وباحث إعتمد تقسيماً ما لابد أنه استند في رؤيته إلى حجج وأسانيد ووقائع وأحداث نظرية وعملية في دراسته للأنظمة الانتخابية في العالم وهذا هو حال الظواهر السياسية التي تتعدد حولها الرؤى والتصورات فما يراه هذا ويقتنع به ويبرره قد لا يتفق معه أخر بل قد يرى العكس منه تماماً .

و انطلاقا من هذا الأساس نرى أن الأنظمة الانتخابية في العالم بقدر تعددها وتشعبها إلا أنها في الحقيقة تنضوي جميعها تحت ثلاثة أنظمة رئيسية تنتشر في العالم ويتفرع منها ذلك العدد الكبير من الأنظمة وهذا ما سنعمد إلى الأخذ به في تقسيمنا لهذا المبحث والذي ينقسم إلى ثلاثة مطالب وعلى النحو الأتي :

المطلب الأول: نظام الأغلبية العددية
أولاً :- نظام الانتخاب الفردي
ثانياً :- الانتخاب على نظام الدورتين (نظام الإعادة)
ثالثاً :- النظام الانتخابي التفضيلي
رابعاً :- الانتخاب بنظام الكتل .
المطلب الثاني : نظام التمثيل النسبي
أولاً :- نظام التمثيل النسبي مع القوائم المغلقة
ثانياً :- نظام التمثيل النسبي شبه المرن
ثالثاً :- نظام التمثيل النسبي مع المزج بين القوائم
المطلب الثالث : النظم المختلطة أو النظم المجمعة :
أولاً :- النظام الفئوي أو الموازي
ثانياً :- النظام التعويضي
ثالثاً :- النظام النسبي المختلط

المطلب الأول

نظام الأغلبية العددية

من المعروف أن لكل نظام بلد منشأ ينشأ فيه ويترعرع ومنها ينتشر في البلدان الأخرى وهذا هو ما جرى في النظم الانتخابية والتي لم تنشأ دفعة واحدة وإنما نشأت على دفعات حيث كان ظهور أول هذه الأنظمة وهو نظام الأغلبية العددية في أوروبا وتحديداً في

بريطانيا منذ أوائل القرن الثالث عشر وإن كان لم يتخذ الشكل الرسمي إلا منذ عام 1430م وذلك بصدور قانون تنظيم الانتخابات ، ومن هذا البلد انتشر إلى دول العالم وفي مقدمتها تلك المستعمرات البريطانية والدول الاسكندنافية ودول أمريكا اللاتينية وغيرها من دول العالم والتي كان بعضها يعمل بهذا النظام على جولة واحدة والبعض الأخر يعمل بنظام الجولتين وما زالت الدول التي تطبق هذا النظام تعمل أما بنظام الجولة أو بنظام الجولتين وفق ما يقتضيه واقعها السياسي والاجتماعي [19] .

وهذا النظام الانتخابي تفرعت منه أنظمة انتخابية كثيرة والتي من أهمها الأتي:

أولاً :- نظام الانتخاب الفردي:

يعد هذا النظام كما تشير الكثير من الدراسات من أقدم النظم الانتخابية في العالم حيث انه أول نظام انتخابي يستخدم على وجه الأرض حيث ترافق ظهوره مع قيام المجالس النيابية المنتخبة في العالم لأول مرة وهذه حقيقة لا مراء فيها حيث كانت الشعوب والمجتمعات حديثة عهد بهذه التجارب ولم يكن قد تراكم لديها خبرات انتخابية تمكنها من الأخذ بأنظمة أخرى أكثر تعقيداً فهذا النظام كما هو واضح يتناسب مع ذلك الواقع و ظروفه وملبياً لاحتياجاته .

وقد أخذت بهذا النظام معظم دول العالم ومنها دول في وطننا العربي كمصر منذ عام 1866م وحتى أوائل الثمانينيات من القرن العشرين ثم عدلت عنه لتأخذ بنظام الانتخاب بالقائمة ولم تلبث أن عدلت عنه إلى نظام الانتخاب الفردي ثانية في أوائل التسعينيات [20] .

وكذلك عملت به اليمن منذ قيام أول مجلس نيابي منتخب عام 1971م وما زالت تعمل بهذا النظام في انتخاب البرلمان حتى الآن ، ويسمي البعض هذا النظام بالنظام الأنجلو سكسوني في الانتخابات أو نظام الدائرة الفردية أو نظام الممثل الواحد [21] .

ويقوم هذا النظام على أساس تقسيم البلاد إلى دوائر صغيرة بعدد مقاعد المجلس النيابي حيث يخصص لكل دائرة مقعد واحد يتنافس عليه المرشحون في الدائرة فيكون للناخب صوت واحد يدلي به لمن أراد من المرشحين في إطار دائرته المقيد فيها اسمه والمثبت في جداول وسجلات الناخبين فيها .

والفائز في مقعد الدائرة هو المرشح الحاصل على أكثر الأصوات (الأغلبية النسبية) بين المرشحين مقارنة بكل منهم على إنفراد وليسوا مجتمعين , فهو قد يكون حصد من الأصوات ما مقداره 10٪ من مجموع أصوات المقترعين في حين يكون مجموع ما حصل عليه المرشحون الآخرون 90٪ من تلك الأصوات ففاز ذلك المرشح لأنه حاصل على عدد من الأصوات أكبر من أي مرشح أخر .

ولهذا النظام عدداً من المزايا والتي جعلته الأكثر انتشاراً على الأقل في العقود الماضية بل وما زال البعض يفضله عن غيره من النظم الأخرى وذلك للمزايا الآتية :

1) - يتميز بالسهولة في الممارسة والإدارة والتطبيق فليس فيه تعقيدات لا في اقتراع الناخب ولا في فرز الأصوات واحتسابها , فهو يمكن الأمي والمتعلم من ممارسة حقه

الانتخابي دون مشقه أو عناء نظراً لصغر الدوائر واستخدام الرموز والأشكال أو الصور كرموز انتخابية دالة على المرشحين .

2) – يساوي بين الدوائر المختلفة حيث يحدد القانون في كل دولة تأخذ بهذا النظام الحد الأعلى والأدنى من السكان في الدائرة الواحدة , فالقانون اليمني على سبيل المثال أكد على هذا بالقول :(تقسم كل مديرية إلى دوائر انتخابية محلية متساوية من حيث العدد السكاني ولها عند الضرورة التجاوز عن نسبة 5٪ زيادة أو نقصان) [22] .

3) – يمكن الناخب من التعرف على المرشحين جميعاً ومعرفة أدق التفاصيل عنهم بعكس نظام الانتخاب بالقائمة(في ظل نظام الأغلبية العددية) الذي يسهل فيه التدليس وخداع الناخب وذلك بوضع شخص بارز في أول القائمة لجذبه لانتخابها[23].

4) يجعل النائب على صلة بالناخب بشكل متواصل حيث يكثف النائب اهتمامه بشؤون دائرته من أجل إعادة انتخابه ، وهذه بقدر ما هي ميزة لدى البعض فهي في نظر البعض الأخر عيب من عيوب هذا النظام الانتخابي ذلك أن اهتمام النائب بدائرته يعيقه عن القيام بواجباته في البرلمان ومن ثم ينعكس ذلك الاهتمام المحلي للنائب سلباً على المصلحة العامة إذ أن انتخابه لم يكن لخدمة دائرته وإنما لخدمة الأمة عامة [24].

5) – يعطي الفرصة للمستقلين بالفوز ببعض مقاعد البرلمان .

ورغم بساطة هذا النظام وانعدام التعقيدات والإجراءات فيه ومميزاته الكثيرة والتي لاشك كانت هي الدافع والمحفز للكثير من البلدان للعمل به إلا أنه يؤخذ عليه العديد من المثالب والعيوب والتي من أهمها الآتي :

ا – الاختيار فيه للأشخاص وليس للبرامج , فالعاطفة والعلاقات الشخصية والروابط العشائرية والقبلية والعصبيات كلها تلعب دوراً بارزاً في ترجيح كفة هذا أو ذاك من المرشحين .

2 – تكثر فيه الضغوط والابتزاز والترغيب والترهيب وشراء الذمم والدعايات غير الأخلاقية والبلطجة بكافة صورها.

3 – تقل فيه فرصة الأحزاب الصغيرة بالفوز ببعض مقاعد البرلمان بما يناسب حجمها ومكانتها في الساحة حيث تسيطر الأحزاب الكبيرة في الساحة وهذا ما يؤكد قول البعض من أن تطبيق هذا النظام في مجتمع التعدد الحزبي يتمخض في النهاية عن حزبين كبيرين في الساحة وهو ما يعرف بالنظام الحزبي الثنائي [25] .

4 – كون الفائز بحسب هذا النظام هو الأكثر أصواتاً من بين المرشحين فهذا يؤدي إلى أهدار تلك المجموعة الكبيرة من الأصوات التي حصل عليها بقية المرشحون وهذا يعني تجاهل تلك المجموعة من الناخبين حتى لو كانت أعلى من نصف عدد المقترعين وهذا ما يعد عيباً كبيراً في هذا النظام والذي تكون من نتائجه عدم اهتمام الناخب بالمشاركة ، بل وقلة إقباله على ممارسة هذا الحق [26].

5 – تفرد الأحزاب الكبيرة بالأغلبية تجعلها تستبد برأيها حتى ولو كان بعضه غير صحيح.

6) - يؤدي تركيز الأحزاب الكبيرة على الدوائر الأكثر كثافة إلى إهمال وعدم الاهتمام بتلك الدوائر الأخرى [27] ، وهذا يعني تكريس التفاوت بين مناطق البلاد مما يؤدي إلى حالة من عدم الرضي والتي تنعكس سلباً على الوضع الاجتماعي بإحياء المناطقية والفئوية والعشائرية والقبلية وبهذه الصورة فهو يمزق ولا يوحد .

رؤية عامه حول تطبيق هذا النظام :-

الذي يمكننا قوله في تطبيق هذا النظام هو أنه نظام صالح لتلك المجتمعات المبتدئة في هذه التجارب والتي لم يصبح لديها تراكم خبرات في هذا الجانب , ولذلك فان هذا النظام صالح لهذه المجتمعات الحديثة العهد بهذه التجارب والكثيرة الأمية والمنخفضة الوعي والقليلة الثقافة , حيث أن مثل هذه البلدان والمجتمعات لا تستطيع تطبيق أو الأخذ بنظام شديد التعقيد في الاقتراع واحتساب الأصوات , ولكن هذا لا يعني اقتران هذا النظام بها على الدوام فبإمكانها أذا ما اقتضت الحاجة اختيار نظام إنتخابي آخر يطلبه الواقع ويلبي حاجات المجتمع .

ثانياً : الانتخاب على نظام الدورتين (نظام الإعادة) : ويسميه البعض بالنموذج الفرنسي في الانتخابات أو نموذج الجولة الثانية أو المرحلة الثانية والذي يتم تطبيقه في الانتخابات الفرنسية سواء الرئاسية أو البرلمانية أو المحلية [28] , وقد أخذت به بعض الدول خاصة تلك التي كانت خاضعة للإستعمار الفرنسي في أفريقيا كدولة مالي وغيرها [29] .

ويقوم هذا النظام على أساس تفادي القصور الذي يوجد في النظام الانتخابي الفردي ،وهو وان كان يصنف على النظام الانتخابي الفردي إلا أنه يختلف عنه في اعتماده نظام التصويت بالأغلبية المطلقة (50٪ + 1) بدلاً من الأغلبية النسبية أو الأكثرية [30].

فالفائز بحسب هذا النظام هو الحاصل على الأغلبية المطلقة من أصوات الناخبين في الدائرة, فإذا لم يتحصل أي مرشح على هذه النسبة في الجولة الأولى تجرى الجولة الثانية بين الذين حصلوا على أعلى النسب وينسحب الآخرون الحاصلون على أقل النسب دافعين بمؤيديهم لتزكية أيٍ من المرشحين المستمرين في التنافس بالجولة الثانية , وإن كان قد جرى في فرنسا وبعض الدول الأخرى اعتماد أعلى اثنين من المتنافسين للإعادة في الجولة الثانية إلا أن هذا إستثناء من القاعدة التي تسمح لأكثر من أثنين في الإعادة [31].

ويتميز هذا النظام بعدة مميزات يتمثل أهمها بالآتي:

1- يعتبر هذا النظام كسابقه سهل في الممارسة والإدارة ولا يحمل تعقيدات الأنظمة الأخرى .

2- يعمل فرزاً واضحا لأفضل المرشحين وأكثرهم شعبية وفيه تمحيص دقيق لاختيار الأفضل.

3- يتيح للناخب فرصة مراجعة حساباته خلال الجولة الثانية والتعرف أكثر على أبرز المرشحين ومعرفة ايجابيات وسلبيات ذلك العدد القليل الذي افرز خلال الجولة الأول ليستمر في الجولة الثانية حيث يصبح من السهولة على الناخب معرفة الكثير عن أولئك الذين تقرر منحهم الإعادة .

وهذا النظام وأن كان بهذه الايجابيات فإنة كغيره من الأنظمة الانتخابية لا يخلُ من السلبيات والعيوب وابرز مايؤخذ عليه الأتي : [32]

1- رغم انه قام لتفادي سلبيات النظام الفردي وخاصة فيما يخص قاعدة الأغلبية النسبية أو الأكثرية إلاأنة وإن استطاع تجاوزها في الجولة الأولى فهو مجبر على التسليم بها في الجولة الثانية حيث لم تعد ملزمة له فالفائز بالجولة الثانية يكون الحاصل على أكثر الأصوات (الأغلبية النسبية) بين المرشحين المتنافسين .

2- إن هذا النظام لم يتخلص من تلك السلبيات التي يوصم بها النظام الفردي كالنزعة الفردية وتعميق المناطقية وغيرها .

3- تزداد في ظل هذا النظام تكاليف العملية الإنتخابية إذا ما تقرر القيام بجولة ثانية .

4- يشكل طول الوقت الذي يمتد من الجولة الأولى وحتى إعلان النتيجة في الجولة الثانية عاملا من عوامل التوتر والقلق والذي قد يؤدي إلي تفجر مشاكل وحدوث اضطرابات وعدم استقرار وخاصة إذا كان ذلك في مجتمع العالم الثالث (مجتمع قبلي عشائري قليل الثقافة والوعي مع وجود السلاح بيده) .

5- كذلك إن طول الفترة وعلى مرحلتين يؤدى إلي ملل الناخب إن لم يكن عزوفه عن القيام بممارسة حقه الانتخابي في الجولة الثانية .

رؤية عامة حول تطبيق هذا النظام :

إن تطبيق هذا النظام يعد أفضل من النظام الفردي إذا مورس في مجتمع عالي الثقافة والوعي ومتحرر من الولاءات الضيقة والعصبيات ويقدس النظام والقانون ولا يحتكم لغير الشرع والقانون إذا ما جار عليه احد في المجتمع ، أما في المجتمعات المتخلفة فإن تطبيق هذا النظام لن يزيدها إلا تشرذماً وتعصباً وتوتراً وقد يؤدي طول الوقت بين البدء بالإقتراع في الجولة الأولى وإعلان النتائج في الجولة الثانية إلى حدوث إنفلات وقلاقل وعدم استقرار .

ثالثاً : النظام الانتخابي التفضيلي :

وهو الذي يسميه البعض بالانتخاب باستخدام الصوت البديل [33] ، أو النموذج الاسترالي في الانتخابات أو نموذج الاقتراع التفضيلي والذي يصنف ضمن النظم الانتخابية الفردية رغم إن الناخب يفاضل بين المرشحين في دائرته على بطاقة الاقتراع التي يكون مدون فيها أسماء المرشحين في دائرته حيث يقوم بترتيبهم ترتيبا رقمياً بما يتفق ورغبته وميوله وقناعاته في المرشحين فيعطي تفضيله الأول رقم (1) والثاني (2) وهكذا حتى النهاية غير ملتزم بالترتيب الموجود في بطاقة (قائمة) الإقتراع [34] .

وتجرى عملية الفرز وفق هذا النظام بالبدء بفرز الأصوات التي أعطيت لمرشح المرتبة الأولى أي رقم واحد فإذا فاز أي من المرشحين بالأغلبية المطلقة لأصوات الدائرة اعتبر فائزاً وإذا لم يحصل أيا منهم على هذه النسبة (أكثر من النصف) يتم استبعاد الأقل نسبة منهم وتوزيع ما

حصل عليه من أصوات بين الآخرين(أصحاب النسبة الأكبر) وبنسبة أصوات كل منهم ، وهكذا تستمر العملية في المستويات الثاني والثالث إلى آخر الترتيب حتى يحقق احد المرشحين الأغلبية المطلقة [35]، ولا يتم الانتقال في الفرز من مستوى إلى أخر إلا بعد التأكد من أن أياً من المرشحين لم يحقق الأغلبية المطلقة .

ويتسم هذا النظام بالعديد من المزايا وتوخذ عليه العديد من المآخذ والعيوب والتي من أهمها :

1- المزايا

أ-يعطى الناخب مجالاً أوسع في الاختيار فليس الأمر أسود أو ابيض كما في النظام الفردي وإنما هناك مجال لترتيب المرشحين حسب تقدير الناخب ونظرته لكل منهم فهم بالتأكيد ليسوا على درجة واحدة لديه فهم بأوصاف وسلوكيات علمية وأخلاقية مختلفة .

ب- يدفع الناخب إلى معرفة مرشحيه عن قرب وإعطائه تقييماً لهم بناءاً على معرفة دقيقة ومفصلة بسيرتهم الذاتية .

ج- يدفع الراغبين والطامحين والمجربين في الترشيح إلى تحسين صفحاتهم ومراجعة أعمالهم وسلوكياتهم اتجاه مجتمعهم حتى يظهروا بمظهر المقبول لدى أفراد مجتمعهم .

د - تقل فيه عملية التلاعب بالأصوات لكون الناخب يعطى تقييماً رقمياً لكل واحد من المرشحين.

2- العيوب:

أ-صعب الممارسة والتطبيق والإدارة فهو بحاجة إلى المهارات الحسابية والدقة في إدارة هذه العملية الانتخابية واحتساب الأصوات .

ب- يؤدى تطبيق هذا النظام في المجتمعات الإثنيه والقبلية إلى تعميق الإنقسام ولا يساعد على الوحدة والتماسك [36].

جـ . توزيع أصوات المرشحين ذوي النسب القليلة على ذوي النسب الأكبر وإزاحتهم من السباق يمثل عيباً في هذا النظام حيث يعطي أصوات الناخبين لمرشحين آخرين هم لم يصوتوا لهم أصلا [37] ، وهذا تصرف بحق من يملك لمن لا يستحق.

رؤية عامة حول تطبيق هذا النظام:

ما يلاحظ على هذا النظام الانتخابي انه يتناسب مع مجتمع تلاشت فيه الأمية وترتفع فيه نسبة الوعي ويسوده النظام والقانون وتنعدم فيه العصبيات والولاءات الضيقة .

رابعاً:الانتخاب بنظام الكتل :

ويسميه البعض الانتخاب بالقائمة مع الأغلبية العددية حيث يتم فيه انتخاب تكتلات وليس أفراد وهو رغم هذا يدخل تحت تقسيم الانتخاب الفردي وذلك لأنه يعتمد قاعدة الأكثرية العددية .

ويقوم هذا النظام على أساس تقسيم الدولة إلي دوائر كبيرة يحدد القانون عددها وعدد المقاعد المخصصة للدائرة في البرلمان وللناخب الحق في منح صوته لأي كتلة من التكتلات لأنه وفي ظل نظام التعدد الحزبي في مجتمع يطبق هذا النظام الانتخابي يكون على كل حزب إعداد قائمة من مرشحيه إذا رغب في دخول الانتخابات و عند ما يقوم الناخب

بمنح صوته لأي كتلة فإن صوته يحسب للقائمة (الكتلة) بنفس عدد المقاعد المخصصة للدائرة في البرلمان ، فإذا كان عدد مقاعد الدائرة خمسة مقاعد فصوت الناخب يحسب بخمسة أصوات لصالح القائمة التي يختارها [38].

وهذا النظام الانتخابي قد يأخذ بالأغلبية النسبية أو الأغلبية المطلقة وعلى النحو الآتي [39] :

1. الأغلبية النسبية : والتي تعني فوز المرشح الأكثر عدداً بين المتنافسين مقارنة بكل منهم على إنفراد.

ففي ظل الانتخابات بالقائمة بنظام الأغلبية العددية وعلى جولة واحدة تفوز بمقاعد الدائرة تلك القائمة (الكتلة)الحاصلة على أكثر الأصوات المقترعة في الدائرة بين القوائم المختلفة المتنافسة بغض النظر عن مجموع هذا العدد فقد يكون إجمالي ماحصدته تلك القائمة من أصوات المقترعين لا يساوي نصف المقترعين في الدائرة بل قد يكون إجمالي ما حصلت علية، القوائم الأخرى يفوق مجموع ما حصلت عليه القائمة الفائزة بالأغلبية النسبية .

2. الأغلبية المطلقة : وهي تعني الحصول على أكثر من نصف العدد أو بمعنى أخر تعني الحصول على (50٪ +1) .

وهذه غالباً ما تستخدم بنظام الجولتين حيث تأخذ القوائم (الكتل) المتنافسة على مقاعد الدائرة بالتنافس وتفوز تلك القائمة الحاصلة على الأغلبية المطلقة من أصوات المقترعين في الدائرة بين القوائم العديدة المتنافسة .

ولهذا النظام العديد من المزايا والتي ياتى من أهمها الآتي:

1-انه يجعل المفاضلة بين الكتل تقوم على أساس الأفكار والمبادئ أو بمعنى آخر على أساس البرامج والسياسات وليس على أساس الإعتبارات الشخصية بين الناخبين والمرشحين.

2-انه يحرر النائب من سيطرة الناخب ويجعل إهتمامه بالمصلحة العامة وليس المحلية لدائرته.

ورغم هذه المزايا فإنه يوصم ببعض العيوب ويؤخذ عليه العديد من المثالب ومن أبرزها :

1-إنه كالنظام الفردي يهدر الكثير من الأصوات .

2-انه يبقي على قاعدة التهميش التي تمارسها الأغلبية على إلا قلية حيث إن فوز قوائم الأحزاب الكبيرة يجعلها تفوز بجميع مقاعد الدائرة وحرمان الأحزاب الصغيرة من المشاركة وتمثيل ناخبيها [40].

ولكن هذه العيوب المأخوذة على هذا النظام بالإمكان تلافيها وذلك بتعديل النظام من نظام الأغلبية العددية الذي يهدر حقوق الأقليات إلى نظام التمثيل النسبي الذي يقوم على قاعدة الإنصاف والمساواة وعدم تجاهل أو تهميش الأقلية والحرص على إشراك الجميع في صناعة القرار ، وهذا ماسنعود للحديث عنه في المطلب الثاني .

رؤية عامة حول تطبيق هذا النظام :

يعد هذا النظام واحداً من الأنظمة الانتخابية التي تتسم بالسهولة في الممارسة والتطبيق والإدارة ولهذا فهو صالح لأي مجتمع كون الناخب سيقوم بالمفاضلة بين الكتل ومن اليسير عليه معرفة الكثير عن الكتل واختيار الأفضل منها ، ومثل هذا النظام من الممكن أن يكون مرحلة من المراحل في بلدان العالم الثالث ولكن ليس على الدوام لأنه يحمل من العيوب كما أشرنا الكثير والتي ستؤدي عند استمرار تطبيقه إلى تعميق الإنقسام وزيادة العصبية وبروز الصراع .

ومن الملاحظ إن تلك الأربعة الأنظمة الانتخابية رغم إن بعضها يعمل بالكتل أو بالقائمة إلا أنها جمعياً تعد حسب التصنيف كما لاحضنا أنظمة فردية تقوم على أساسي الأغلبية العددية (إما نسبية أو مطلقة) فهي جميعاً تدخل ضمن مجموعة أنظمة الأغلبية العددية .

رؤية عامه حول تطبيق نظام الأغلبية العددية :

يعد هذا النظام بجميع تفرعاته نظاماً يستهوي الكثير من الأنظمة السياسية في العالم لأسباب يدركها الباحثون وتحس بها الشعوب ويفصح عنها المثقفون ومفكرو الأمة وتعبر عنها الممارسات الرسمية لتلك الأنظمة فتخرج في بعضها أفعالاً يرضاها المجتمع فيه برداً وسلاماً عليه وفي بعضها الأخر مقتا ور فضاً وناراً سموم.

ففي الأولى طبقته أنظمة ومأسسة تهدف بتطبيقه إلى تخفيف عناء الناس وتسهيل إجراءات أخذهم لحقوقهم وفي الوقت نفسه تقليل أعباء الإنفاق من خزينة الأمة ولذا سارت الأمور لديها كما تشتهي الأمة لاكما تريد الحكومة فأتى النظام الانتخابي أكله فلبى الحاجة ولذا أتت النتائج ايجابية وتلاشت عيوب النظام الانتخابي و هذا هو الفرق بين تطبيقه في الأولى و تطبيقه في الثانية حيث كان تطبيقه في هذه الأخيرة فساداً وإفساد وحرمان لمجاميع من الأفراد فتحكمت الأغلبية وتمردت الأقلية فزاد الأمر سوءاً ولذا أتت نتائج تطبيقه في هذه الأخيرة سلبية تامة على الشعب عامة .

المطلب الثاني

نظام التمثيل النسبي

من المعروف إن نظام الأغلبية العددية في الانتخابات كان هو السائد في العالم بحكم انه كان أول الأنظمة الانتخابية ظهورا في العالم وظل يمارس في كثير من دول العالم منذ ظهوره بشكله الرسمي في أوائل القرن الخامس عشر كما سبقت الأشارة ومازال حتى الآن ،ونظراً لكثرة العيوب التي اتسم بها هذا النظام تطلع الإنسان إلى إيجاد نظام يحد من تلك العيوب ويعمل على إشراك جميع فئات الشعب في صنع القرار والابتعاد عن تجاهل الأقليات والأحزاب الصغيرة وفتح الباب واسعاً أمام كل القوى الشعبية للمشاركة السياسية .

لقد أدرك الكثير من المفكرين والمثقفين في العالم أهمية وضرورة إيجاد نظام انتخابي أخر أكثر عدلاً وأكثر إنصافا لأطياف المجتمع السياسي والاجتماعي.

ونتيجة لذلك الحراك السياسي والاجتماعي الذي شهدته أوروبا فقد تمخض عن إيجاد نظاماً انتخابي جديد إلى جوار نظام الأغلبية العددية وهو نظام التمثيل النسبي كنظاماً انتخابياً رئيسياً يتفرع منه عدة أنظمة انتخابية.

ولقد كان أول ظهور لهذا النظام في أوربا حيث بدأت في تطبيقه بلجيكا عام 1899م ثم السويد عام 1908م وما لبث أن انتشر في الكثير من دول العالم [41] ، وكانت جاذبية هذا النظام تلك الأسس التي قام عليها وتلك الأهداف التي توشح بها والمزايا التي اتسم بها والتي يمكن إيجاز ها بالأتي :

أ- الأسس التي قام عليها نظام التمثيل النسبي:

يقوم هذا النظام على أساس تقسيم البلاد إلي دوائر كبيرة هذا إذا لم تكن البلاد كلها دائرة واحدة ، ويخصص لكل دائرة عدداً من المقاعد يتم تحديدها وفقاً للقانون المنظم لذلك [42] ، كما انه لا يمكن إن يقوم هذا النظام بنظام الانتخاب الفردي وإنما يقوم بنظام الانتخاب بالقائمة فهو لا يقترن إلا بهذا النظام فتوزيع مقاعد الدائرة بين القوائم الحزبية يكون بنسبة ما حصلت عليه كل قائمة من أصوات الناخبين في الدائرة [43].

ب- أهداف نظام التمثيل النسبي:

لعل ابرز ما يهدف إليه هذا النظام الأتي: [44]

1- العمل على تحقيق الإنصاف في المشاركة لكل أطياف المجتمع من خلال عدم إهدار أصوات الناخبين أو حرمان الأحزاب الصغيرة من حق المشاركة وتمثيل من صوت لها.
2- إزاحة القيود أو العراقيل التي تقف أمام أي قوى أو تيارات سياسية أو أقليات وتمنعها من المشاركة في صناعة القرار في بلدها .
3- إشعار كل القوى في المجتمع بأهميتها وبأنها تمثل جميعاً كلاً واحداً هو شعب الدولة ولا تهميش أو إنتقاص من أياً منها لأي اعتبار سواء كان فئوي أو عرقي أو ديني أو سياسي أو إجتماعي أو ثقافي فالمواطنة واحدة ولا تمييز بين مواطني الدولة .

جـ - مزايا نظام التمثيل النسبي :

لهذا النظام مزاياه الكثيرة التي جعلته محل تفضيل في الكثير من المجتمعات ويأتي في مقدمة هذه المزايا إشراك جميع أطياف المجتمع وتمثيلهم في السلطة وجعلهم يشاركون في صناعة القرار في بلادهم وهذا ما سنعود للحديث عنه لاحقاً .

ونظام التمثيل النسبي نظام حديث النشأة كما أشرنا سابقاً إذا ما قورن بنظام الأغلبية العددية ولكنه رغم حداثته فقد لاقى انتشاراً واسعاً وتقبلاً لدى الكثير من الدول ، فمن الدول التي أخذت به وتعددت فيها الأحزاب على سبيل المثال بوانداً 29 حزباً وايطاليا 15 حزباً والكيان الصهيوني 12 حزباً والسويد 7 أحزاب وألمانيا 6 أحزاب وايرلندا 6 أحزاب واليابان 6 أحزاب والهند 16 حزباً [45] ، ولم يعيق ذلك التعدد تطبيقها لهذا النظام بل قوى التجربة وأدى إلى النجاح بعكس ما يتصوره معارضي ونقاد هذا النظام الذين يعتبرون نظام التمثيل النسبي نظاماً يساعد على التعدد في الأحزاب والتنظيمات السياسية بل انه في رأيهم يخلق تشرذماً وتمزقاً في الأحزاب بحيث تتوالد أحزاب جديدة من الأحزاب القائمة وهذا في رأيهم نتيجة لوجود نظام انتخابي يكفل لهم الوصول للبرلمان.

ومثل هذا التعدد الذي يحدث في ظل هذا النظام كما يشير البعض يؤدي إلى وصول أحزاب صغيرة إلى البرلمان فيكون البرلمان انعكاساً للواقع التعددي مما يؤدي إلى تشكل حكومات إئتلافية ضعيفة تكون عرضة للسقوط في أي هزة تتعرض لها [46].

ومن اجل منع هذا التعدد والحد منه لجأت بعض الدول التي تأخذ بنظام التمثيل النسبي إلى تحديد النسبة الأدنى (نسبة الحسم) التي على الحزب أو التنظيم السياسي المرشح الحصول عليها من أصوات المقترعين من اجل دخول البرلمان والتي تراوحت من 67و ٪ إلى أعلى من 5٪ من أصوات المقترعين في الدولة[47] .

وهذا النظام وخاصة بعد أن أخذ في الإنتشار في مجتمعات ذات أنظمة سياسية وثقافية واجتماعية مختلفة ومتعددة أصبح له عدد من الصور والنماذج يتناسب كلاً منها مع وضع كل مجتمع وواقعه وثقافته وأبرز ما يرصد من نماذج وصور لهذا النظام هي الآتي :

أولا : نظام التمثيل النسبي مع القوائم المغلقة :

ويسميه البعض بنموذج القائمة الجامدة أو النموذج الإسرائيلي في الانتخابات أو نظام عدم الاختيار بين المرشحين [48] ، أو ما نسميه بنظام اختيار الحزب أو بنظام أختيار البرامج .

يقوم الناخب في ظل هذا النظام بإختيار أياً من القوائم الموجودة في دائرته أذا كانت البلاد مقسمة إلى دوائر كبيرة أو أياً من القوائم التي نزلت على مستوى الدولة ككل إذا كانت البلاد كلها دائرة واحدة .

ويكون للناخب حق التصويت على أياً من القوائم دون أن يكون له الحق في التعديل أو التبديل أوالحذف أو الإضافة ، فهو بإختياره لأي قائمة من القوائم يعطي صوته لتلك القائمة (الحزب) .

وعلى كل حزب ان يتقيد في قائمته بوضع عدد من المرشحين يتساوى مع العدد المخصص للدائرة من مقاعد البرلمان هذا إذا كانت البلد مقسمة إلى دوائر كبيرة أما إذا كانت البلد كلها دائرة واحدة فإن كل قائمة تتضمن عدداً من المرشحين يتساوى - أو يقل - مع مجموع مقاعد البرلمان .

وعند الفرز يتبين ما حصلت عليه كل قائمة (حزب) وتوزع مقاعد الدائرة على القوائم بنسبة ما جنته من أصوات الناخبين ويقوم الحزب بتوزيع المقاعد التي حصل عليها على مرشحيه بحسب التسلسل الذي انزله بالقائمة والذي لا شك انه قد وضعه بترتيب محسوب بدقة ومقر في الحزب بطرق شرعية نصت عليه أدبياته ووثائقه وبرامجه .

مميزات النظام :

يتسم هذا النظام بمميزات يعد من أهمها انه نظام قابل للتطبيق في أي مجتمع يرغب بتطبيقه حيث أنه يكفل لكل مواطن متعلم أو أمي ممارسة حقه دون مشقة ، فاختياره سيكون لقائمة لها برامجها ولها سياساتها ومن الطبيعي أن يكون كل مواطن قد عرف عن هذا الحزب الكثير وإذا لم يكن عرف ذلك فبإمكانه معرفة ذلك ودون عناء عن طريق قواعد ذلك الحزب ومؤيديه ومناصريه ووثائقه وأدبياته ومهرجاناته وندواته وعرف و بإمكانه أن يعرف الكثير عن أفعاله في أرض الواقع وعن تاريخه وماذا قدم .

ولا شك أن الحزب سيكون قد اختار في قائمته أفضل ما لديه من الكوادر ذات الأيدي النظيفة والصفحة البيضاء ، ولا يمكن للحزب أن يقدم عكس ذلك لأنه بهذا سيكون إنتحاراً منه ، ومن المؤكد انه لا توجد قوة سياسية إلا وتسعى إلى كسب الجماهير ولذا فإن التنافس بواسطة هذا النظام سيزيد من إهتمام الأحزاب بالجماهير وبإصلاح نفسها وبالسعي إلى ترجمة البرامج إلى واقع معاش قدر استطاعتها وهذا لاشك سيزيد بالمقابل من إهتمام المواطنون وسيرفع وتيرة مشاركتهم في هذه العملية الديمقراطية مما سيؤدي تباعاً إلى رفع وتيرة الوعي السياسي وزيادة الحراك الديمقراطي ومن ثم تحقيق التنمية السياسية و التي ستنعكس إيجاباً على التمنية في مختلف جوانبها .

عيوب النظام :

أن هذا النظام وان اتسم بتلك المميزات فإنه لا يخلُ من النقد فقد أخذ عليه العديد من المثالب والتي يتمثل أهمها بان هذا النظام يجعل الناخب مقيد بإختيار حزب (قائمة) ولا يعطيه الحرية في التعبير الدقيق عن رغبته والتي قد لا تكون في قائمة واحدة فهو لا يمكنه من المفاضلة الحقيقة حيث أن الناس ليسوا جمعياً في الأحزاب وهذا يعني أن اغلبهم يفاضل بين الناس بحسب قدراتهم وكفاءتهم وليس بحسب انتمائهم وبرامج أحزابهم .

رؤية عامة حول تطبيق هذا النظام :

إن تطبيق هذا النظام يتوقف على الرغبة والحاجة الشعبية فحيثما كان التوجه في إتجاه هذا النظام فلا شك إن تطبيقه سيحقق نتائج إيجابية بعكس إذا كان رغبة حزب أو حاكم فالنتيجة ستكون سلبية .

وفي إعتقادي إن أي مجتمع فيه التعددية السياسية والحزبية سيكون هذا النظام أنجح نظام في الموائمة بين التكوينات السياسية والحزبية فيه وسيؤدي إلى نزع فتيل التوتر وعدم الإستقرار وسيخلق مجتمعاً يرضى كل مكون فيه بما حققه وما حصل عليه من تمثيل بحسب نسبته في الصندوق والذي سيكون مقياس لحجمه في الساحة ولن يجرؤ أحد على إدعاء التفرد بتمثيل المجموع والإستحواذ على السلطة وقهر الآخرين فجميع التكوينات لن ترضى بالرجوع عن هذا النظام إلى وضع التفرد والتسلط والقهر من البعض للبعض الأخر.

ثانياً : نظام التمثيل النسبي شبه المرن :

ويسميه آخرون بالنموذج الاسكندنافي في الانتخابات أو القائمة شبه المرنة أو ما يمكن أن يطلق عليه بنظام التمثيل النسبي المقيد ، وهذا النظام يطبق في كثير من الدول فعلى سبيل المثال تقوم كل من السويد والنرويج والدنمارك بتطبيقه في انتخابات مجالسها التشريعية [49].

وهو كسابقه تقسم بموجبه البلاد إلى دوائر كبيرة لكلٍ منها عدداً من مقاعد البرلمان وتقوم الأحزاب بإنزال مرشحيها بعدد يتساوى مع عدد مقاعد الدائرة في البرلمان

وللناخب في ظل هذا النظام أن يختار إحدى القوائم الموجودة في الساحة وله حرية المفاضلة بين المرشحين في إطار قائمته المفضلة التي اقتنع بها، أي أن من حقه إعادة ترتيب أسماء المرشحين في إطار القائمة وإعطاء تفضيله الأول رقم واحد والثاني رقم اثنين وهكذا حتى ينتهي من أخر اسم في القائمة ، ولا يلتزم بالترتيب الذي ورد فيها فمن حقه أن ينزل الذي في أول القائمة في الوسط أو الأخير ويأتي بالأخير إلى المقدمة أو الوسط وهكذا[50] .

فالناخب هنا بحسب هذا النظام عندما يختار قائمة فليس من حقه أن يخرج عنها وإنما تكون حريته في إجراء الترتيب داخل القائمة ،فبإمكانه إعادة ترتيبها أو منحها صوته دون تغيير فيها.

وعند عملية الفرز يراعي الترتيب الذي أقره أغلبية الناخبين بالنسبة لقوائم المرشحين وهذا ما يؤدي إلى فوز المرشحين الذين حصلوا على أكبر عدد من الأصوات بالمقارنة مع زملائهم في القائمة وفق قاعدة التمثيل النسبي[51] .

وكما هو معروف في نظام التمثيل النسبي يجرى الفرز وكل قائمة تحصل من المقاعد بما يتناسب ونسبتها من أصوات الناخبين ويكون توزيع المقاعد التي حصلت عليها كل قائمة بمراعاة ذلك الترتيب الذي قام به الناخب حيث وكما أشرنا يفوز المرشحون بحسب مراتبهم التي أقرها الناخب بترتيبه لهم أول وثاني أو واحد و أثنين وهكذا.

مزايا هذا النظام :

يتميز نظام التمثيل النسبي شبه المرن بعدة مزايا لعل أبرزها انه في الوقت الذي أتاح فيه للناخب حرية اختيار البرامج والسياسات (القوائم للأحزاب المختلفة) فهو في الوقت نفسه أعطى الناخب حرية المفاضلة بين المرشحين في القائمة التي أختارها ، وهذا أبعد عنه التردد في حسم اختياره لقائمة ما.

عيوب هذا النظام:

لعل ابرز عيب يوجه إليه من منتقديه انه لم يتحرر من تقييد الناخب في أطار قائمة واحدة وإن كان قد أعطاه مجالاً للمفاضلة بين مرشحي القائمة الواحدة.

رؤية عامة حول تطبيق هذا النظام :

إن تطبيق هذا النظام يتميز بأنه يعطى الناخب إمكانية في تقييم المرشحين في أي قائمة بمنحهم المراتب التفاضلية بحسب تقييمه لهم وهذه ميزة لهذا النظام حيث انه في الوقت الذي يتم فيه الإختيار يتم فيه التقييم والمحاسبة.

وهذا النظام وبحسب هذه الكيفية بقدر ما هو صالح لمجتمعات متقدمة فهو في الوقت نفسه صالح لمجتمعات نامية لكونه يسمح للناخب في ممارسة حقه في الإختيار والمفاضلة بين القوائم والمفاضلة في إطار القائمة فهو يعطي أولاً مؤشر للأحزاب عن صورتها في الواقع فهو يقيم سياسات وبرامج الأحزاب ويتبين ذلك من خلال النسب المتفاوتة التي تحصل عليها تلك الأحزاب ، وثانياً انه يقيم قيادات وكوادر الأحزاب من خلال المفاضلة التي تجرى داخل القائمة بين مرشحي القائمة الواحدة .

ونظام بهذا التقييم يحتاجه مجتمع العالم الثالث من أجل تقييم تلك التجارب والسياسات المتعددة ولكن ذلك يقتضي وعياً عالياً وتحرراً من الأمية وإضافة إلى هذا ممارسته بشفافية عالية وكذلك حيادية أجهزة السلطة.

ثالثاً : التمثيل النسبي مع المزج بين القوائم :

ويسميه البعض القائمة المرنة أو النموذج السويسري في الإنتخابات أو نظام الإختيار الحر بين المرشحين [52] ، والذي يمكن تسميته أيضا بنظام التمثيل النسبي مع التفضيل المفتوح .

وهو يقوم على أساس تقسيم البلاد إلى دوائر كبيرة يحدد لكل منها عدد من المقاعد في البرلمان ، وتقوم الأحزاب حسب هذا النظام بإنزال قوائم تحتوى عدداً من المرشحين يتساوى مع ما هو مخصص للدائرة من مقاعد في البرلمان .

ويكون للناخب عدداً من الأصوات يتساوي مع عدد مقاعد الدائرة في البرلمان وله بحسب هذا النظام الحق في الإدلاء بأصواته كلها لصالح قائمة معينة أو لصالح فرد أو أفراد فيها .

كما أن له أن يقوم بإعادة ترتيب المرشحين في القائمة وكذلك له حق الحذف أو الإضافة في القائمة وله الحق إذا أراد أن يكون قائمة جديدة من بين القوائم – المزج بينها – بحسب رغباته وميوله.

وعند الفرز توزع المقاعد على الأحزاب بنسبة ما حصل عليه كلاً منهم من أصوات الناخبين ، ويحصل على مقاعد الحزب مرشحوه في القائمة الذين حصلوا على أعلى الأصوات بين زملائهم الذين ضمتهم قائمة الحزب [53] .

مميزات هذا النظام :

وهذا النظام يتسم بعدة مميزات من أبرزها الآتي :

1- إعطاء الحرية الكاملة للناخب في الاختيار الدقيق حسب تقديره للمرشحين في كل القوائم وكذا حسب ميوله ورغباته ودونما قيود أو شروط .

2- الناخب مخير في المفاضلة بين البرامج والسياسات بحسب القوائم ، أو بين القدرات والكفاءات بين المرشحين في كل القوائم .

عيوب النظام :

إن ما يؤخذ على هذا النظام انه نظام معقد يطلب وعياً عالياً وتحرر من الأمية وذلك كي يستطيع الناخب أن يدلي بصوته لمن أراد ويوزع أصواته بين المرشحين إن رغب ويكون قائمة من الأفضل من بين مرشحي القوائم المختلفة حسب نظرته وتقييمه للمرشحين من حيث مؤهلاتهم وقدراتهم وسجلاتهم على اختلاف مشاربهم الفكرية والسياسية .

رؤية عامة حول تطبيق هذا النظام :

لعل ما يجعل الباحث يميل في اتجاه منتقدو هذا النظام القائلون بصعوبة تطبيقه في مجتمع ترتفع فيه نسبة الأمية ويقل فيه الوعي.

فهذا النظام يعطي الناخب مجالاً واسعاً للتعبير عن رغباته وميوله وتقديره للبرامج والسياسات و الكفاءات والقدرات و المؤهلات ولذا فإنه من اجل قيام الناخب بهذا الدور ومن ثم نجاح هذا النظام في واقع المجتمع لابد أن تكون الأمية قد اختفت والوعي قد ارتفع والعصبيات قد تلاشت وأجهزت السلطة قد التزمت الحياد.

رؤية عامة حول تطبيق نظام التمثيل النسبي :

إن تطبيق هذا النظام الانتخابي في واقع أي مجتمع تتوفر لديه الحاجة والرغبة لذلك سيولد رضى اجتماعي جراء ما يحققه هذا النظام من عدل وإنصاف في عملية تمثيل مكونات المجتمع المختلفة السياسية والاجتماعية في كل عملية انتخابية أو على كل المستويات شريطة أن يكون هناك مجتمعاً مدرك ويعي فيه كل مواطن حقه وواجبه ومسؤولياته تجاه شعبه ووطنه ومثلما يدافع عن حقه في النجاح يسلم في الوقت نفسه بحق الآخر في الفوز حال استحقاقه لذلك .

طرق تحديد الفائزين بمقاعد البرلمان في نظام التمثيل النسبي :

توجد في العالم ثلاث طرق لتحديد ومعرفة الفائزين بمقاعد البرلمان في القوائم المختلفة في أي من صور التمثيل النسبي الثلاث المشار إليها سابقاً وهذه الطرق هي:

الطريقة الأولى : المتوسط (القاسم) الانتخابي :-

ويكون معرفة هذا المتوسط بالقيام باحتساب الأصوات الصحيحة للمقترعين في الدائرة وقسمة إجمالي تلك الأصوات على عدد المقاعد المخصصة للدائرة في البرلمان فيكون الرقم الناتج عن هذه القسمة هو المتوسط الانتخابي والذي نستطيع بواسطته معرفة المقاعد التي حصلت عليه كل قائمة وذلك بقسمة مجموع ما حصلت عليه كل قائمه من الأصوات على هذا المتوسط فيكون الناتج هو عدد ما تستحقه من مقاعد في البرلمان [54] .

الطريقة الثانية : المتوسط (القاسم) القومي :-

تستخدم هذه الطريقة على المستوى القومي حيث يتم احتساب الأصوات الصحيحة للمقترعين في سائر دوائر البلاد وقسمة هذا الإجمالي للأصوات على عدد مقاعد البرلمان فيكون الناتج هو القاسم القومي . وفي سبيل معرفة عدد ما تستحقه كل قائمة من مقاعد نقوم بقسمة إجمالي ما حصلت عليه من أصوات في كل دائرة على ذلك القاسم القومي فيكون الناتج هو عدد ما تستحقه من مقاعد في البرلمان [55].

الطريقة الثالثة : الرقم (العدد) الموحد :-

في هذه الطريقة يكون تحديد رقماً ما بطريقة دقيقة قبل القيام بعملية الانتخابات ، وهذا الرقم قد يزيد أو ينقص من فترة أو دورة لأخرى إذا ما رغب هذا البلد أو ذاك في زيادة أو إنقاص عدد أعضاء برلمانه .

وبحسب هذه الطريقة يكون تحديد مقاعد كل قائمة على أساس ما تتضمنه الأصوات التي حصلت عليها من هذا الرقم الموحد [56].

ومن المؤكد انه وفي كل طريقة من تلك الطرق الثلاث لاحتساب مقاعد كل قائمة يتبقى خارج القسمة باقي من الأصوات لهذه القائمة أو تلك لا تصل إلى النصاب المحدد ، وهذه المجاميع من الأصوات لا تهدر ولكن يتم معالجتها وتوزيع المقاعد الممثلة لها إما محلياً أو قومياً وعلى النحو الأتي :-

أولاً : تمثيل الأصوات المتبقية محلياً :

أما عن باقي الأصوات التي بقت لكل قائمة بعد قسمت ما حصلت علية من أصوات على المتوسط الانتخابي أو القومي فيكون تمثيلها وفقاً لهذه الطريقة بإحدى الصورتين التاليتين:

1 – طريقة الباقي الأكبر : يجرى في البداية عمل حصر دقيق للأعداد المتبقية من الأصوات لكل قائمة ، ونقوم بترتيبها ترتيباً تنازلياً يبدأ بالأكبر وينتهي بالأصغر ، وعلى ضوء ذلك توزع المقاعد المتبقية على هذه القوائم حسب هذا التسلسل فتأخذ القائمة صاحبة أكبر باقي النصيب الأوفر من تلك المقاعد المتبقية ثم التي تليها وهكذا حتى تشغل كل المقاعد المتبقية [57].

2 – طريقة المتوسط الأكبر : ونحصل على هذا المتوسط بقسمة مجموع ما حصلت عليه كل قائمة من أصوات على ما حصلت عليه من مقاعد زائد واحد وبهذه الطريقة نعرف هذا المتوسط لدى كل قائمة فنرتبها تنازلياً ، ونقوم بتوزيع المقاعد المتبقية على تلك القوائم فتحصل القائمة صاحبة المتوسط الأكبر على الحصة الأعلى من المقاعد أو المركز الأول ثم التي تليها في الترتيب حتى آخر المقاعد المتبقية [58].

ثالثاً : تمثيل الأصوات المتبقية قومياً :

تستخدم هذه الطريقة عند أتباع طريقة الرقم الموحد في معرفة ما حصلت عليه كل قائمة من المقاعد البرلمانية فمعروف انه عند ما يتم تحديد مقاعد كل قائمة وفقاً لما اشتملت عليه أصواتها في كل دائرة من الرقم الموحد يتبقى عدداً من الأصوات لكل قائمة لم تستفد منها فيتم جمع تلك الأصوات التي لم تستفد منها القائمة في كل دائرة وتقسم على الرقم الموحد فنحصل على ما تستحقه تلك القائمة من المقاعد الإضافية[59].

المطلب الثالث

النظم المختلطة أو النظم المجمعة

النظام المختلط هو خليط بين النظامين (نظام الأغلبية العددية ونظام التمثل النسبي) وهو يسود في عدد من دول العالم يأتي في مقدمتها ألمانيا واليابان [60] ، وبوليفيا وفنزويلا وليسوتو ونيوزلندة [61]. والنظم المختلطة يسميها البعض بالنظم المجمعة أو

النظام النسبي ثنائي العضوية أو نظام الصوتين أو نظام العضوية الإضافية أو النظام النسبي المختلط [62] .

والنظم المختلطة أو المجمعة لها عدة صور أو أنواع أهمها الأتي :

1- النظام الفئوي : أو ما يعرف بالنظام الموازي يقوم على أساس تقسيم مقاعد المجلس النيابي إلى قسمين:

القسم الأول يتم انتخابهم على أساس قاعدة نظام الأغلبية العددية والقسم الثاني على أساس نظام التمثيل النسبي في دوائر كبيرة متعددة الأعضاء (دوائر قومية) ، وتسير العملية في الشقين سوياً بحيث يطبق كل شق النظام الانتخابي المحدد له وبشكل موازي للشق الأخر دونما ربط بين الشقين[63] .

وهذا النظام الثنائي أو المزدوج النظامين في حال حدوث خلل في تطبيقه وممارسته سيؤدي ذلك إلى الميل في إتجاه إحدى النظامين وهذا في اعتقادي مؤشر على صحة أو خطاء التطبيق فقد يصبح النظام أكثر قرباً من نظام التمثيل النسبي وهذا دليل صحة ودليل وعي المجتمع ، وفي حال الاقتراب أكثر من نظام الأغلبية العددية يكون ذلك دليل على الانتكاس والعودة عن تطبيق قاعدة الإنصاف .

2- النظام التعويضي: وهو عكس النظام الفئوي حيث أن عملية انتخاب شقي البرلمان والمتمثل بالشق القومي (بنظام التمثيل النسبي)، والشق المحلي أو دائرة العضو الواحد (بنظام الأغلبية العددية) فإن هذان الشقان يكونان مترابطان في أثناء إجراء العملية الانتخابية حسب هذا النظام حيث إن أصوات غير الناجحين في الشق الأول (نظام الأغلبية العددية) يؤخذ مجموعها في الحسبان عند تخصيص مقاعد الشق الثاني (التمثيل النسبي) وذلك بعملية حسابية يتم فيه طرح مجموع ما حصله الفائزون من أصوات في دائرة العضو الواحد من أجمالي ما حصل عليه الأحزاب من أصوات على المستوى القومي وبهذه الطريقة تعوض الأحزاب الصغيرة ما فقدته من مقاعد بنظام الأغلبية[64].

وهذا في تقديري وان كان فيه جانباً من الحرص على تمثيل جميع أطياف المجتمع السياسي إلا انه في نفس الوقت يكون فيه تحايل على حق الناخب الذي أعطى صوته في دائرة العضو الواحد لذلك الحزب والذي تم حذفهم من إجمالي أصواته على المستوى القومي ، وهذا مأخذ على هذا النظام .

3- النظام النسبي المختلط:

وهو كما اشرنا فرع من فروع النظم المجمعة ولكنه يختلف عن النوعين السابقين في انه يتم تخصيص جميع المقاعد حسب التمثيل النسبي والأصوات التى تحصل عليها الأحزاب على المستوى القومي هي التي يحدد على ضوئها حصة كل حزب من المقاعد بالتناسب .

فهذا النظام هو كسابقه في توزيع مقاعد المجلس فهناك نصف يتم انتخابهم على أساس الدوائر الصغيرة بحسب نظام الأغلبية المطلقة والنصف الثاني على أساس التمثيل النسبي من المقاعد بالتناسب.

وفي هذا النظام يتحدد إجمالي مقاعد الحزب عن طريق النسبة التي حصل عليها على المستوى القومي وفقاً لنظام التمثيل النسبي أي انه في ظل هذا النظام تجرى عملية حسابية دقيقة نسبة وتناسب بين نسبته على المستوى القومي وما حصل عليه الحزب على مستوى الدائرة الصغيرة فكلما زاد مقاعده على مستوى الدائرة الصغيرة يقل تبعاً لذلك مقاعده في القائمة على المستوى القومي وتجدر الإشارة هنا إلى انه قد يحصل أن يكسب أحد الأحزاب عدداً من مقاعد العضوية حسب قاعدة توزيع التمثيل النسبي (النسبة والتناسب) فإن الحزب يحتفظ بتلك المقاعد وتسمى مقاعد إضافية وهم ما يسمون بحسب هذا النظام بالنواب الزائدون أو الإضافيون [65].

مميزات النظم المجمعة:

لقد ظهر هذا النظام كما يبدو لتلافي ما يعتقده أنصار هذا النظام عيوب الأنظمة الأخرى فهو لم يجعلها تجري بشق واحد كما في الأنظمة الأخرى وإنما جعل العملية تسير بشقين جامعةً المحلي والقومي ومع إن الشقين يتم كل منهما بنظام إنتخابي إحداهما بالأغلبية العددية والثاني بالتمثيل النسبي إلا أن النظام أوجد تكاملاً بين الشقين يتم فيه إجراء عملية توازن ومساواة بين القوى السياسية على أساس قاعدة الإنصاف .

عيوب النظم المجمعة :

إن أول مأخذ على هذه النظم أنها شديدة التعقيد والصعوبة في احتساب النتائج والقوائم الناجحة.

كما انه يؤخذ على هذا النظام انه يؤدي في بعض الأحيان عند توزيع النسب بين القوائم وتوزيع المقاعد إلى ظهور نواب فائضون أو زائدون كما سبقت الإشارة وهذا مأخذ كبير على هذه النظم .

رؤية عامة حول تطبيق هذه النظم:

لاقت هذه النظم نجاحاً كبيراً في كثير من الدول وهذا لا شك عائد إلى رغبة وحاجة تلك الدول إلى هذه النظم ، فأي نظام انتخابي لا يطلبه الواقع حتماً سيؤدي إلى الفشل ومثل هذه النظم حقيقة يطّلب تطبيقها درجة من الوعي السياسي والاجتماعي المترافق مع ثبات واستقرار وترسخ التعددية السياسية والحزبية في واقع المجتمع .

الخاتمة والاستنتاجات

يتضح لنا من كل ما سبق أن هناك ثلاثة أنظمة انتخابية تسود العالم والتي تتمثل بنظام الأغلبية العددية ونظام التمثيل النسبي والنظم المختلطة أو المجمعة ، ومن هذه الأنظمة الثلاثة الرئيسية تتفرع عدداً من الأنظمة الانتخابية الفرعية.

ولكل نظام من تلك الأنظمة مزاياه وعيوبه والتي تقاس بمخرجات ذلك النظام ، فالمزايا والعيوب قد تختلف في درجاتها من مجتمع إلى أخر يطبق نفس النظام الانتخابي ، ومن هنا نلاحظ النجاح والقبول في هذا المجتمع والرفض في مجتمع أخر يطبق نفس النظام بمعنى آخر أن نفس النظام الإنتخابي المطبق في المجتمعين تكون مخرجاته متباينة حيث تكون في الأول قبول ورضى وتحقق الإستقرار ومن ثم تبرز المزايا وتنكمش السلبيات والعيوب في حين تكون مخرجاته في الثاني رفض وتمرد وعدم قبول فتظهر السلبيات في أعلى درجاتها وتتوارى المزايا والإيجابيات فتشيع في المجتمع ظاهرة عدم الاستقرار .

وهذا ما يلاحظ عند إجراء مقارنة بسيطة بين بلدين إحداهما من العالم المتقدم والأخر من العالم النامي يطبقان نظام انتخابي واحد سنجد تلك الفروقات والتباينات المشار إليها أعلاه ، أضف إلى ذلك إن اختيار النظام الإنتخابي في البلدين قد تحكمه في حالة الدولة المتقدمة إعتبارين هما الاعتبار الاجتماعي والاعتبار الثقافي وقد لا تحكمه في الدولة النامية أياً من هذه الاعتبارات أوغيرها غير الرغبة في الإستمرار ببسط السيطرة والهيمنة والنفوذ والتفرد بالسلطة ورفض التسليم بحق الآخرين بالمشاركة في السلطة .

ولذا نجد تلك الدول المتقدمة تبدل وتغير في أنظمتها الانتخابية متى دعت الحاجة إلى ذلك ، بينما نرى بلدان العالم النامي تتمسك بتلك الأنظمة الانتخابية وإذا ما أجبرت على التغيير بفعل الضغط الجماهيري نجدها تعود سريعاً لتلك الانظمه الفردية (نظام الأغلبية العددية) تحت مبرر سهولة تطبيقها وتنفيذها في الواقع الاجتماعي المرتفع الأمية والقليل الوعي ، أضف الى هذا كما تدعي ان تطبيق أنظمة كنظام التمثيل النسبي سيوجد حكومة ضعيفة متقلبة هشة تسقط في أي أزمة تتعرض لها ، وهي في اعتقادي مبررات تتحجج بها تلك الأنظمة والحقيقة لا هي هذه ولا تلك وإنما رغبة هذه الأنظمة باستمرار سيطرتها على المجتمع واعتقادها أنه بغير ذلك النظام الإنتخابي (الأغلبية العددية) الذي تعمل به لن تستمر لأنها كما تعتقد بتغيير ذلك النظام بنظام آخر سيمكن من يختارهم الشعب للوصول للحكم وهذا سيفقدها نفوذها ومن ثم زوال سلطانها .

ولذا فأن أنظمة العالم الثالث التي تأخذ معضمها بنظام الأغلبية العددية قد استساغت تلك الأنظمة الفردية التي توفر لها شرعية الحكم بتلك الطريقة وإن كانت على حساب المجتمع ، ولهذا فالمعاناة في هذه المجتمعات مستمرة رغم صيحات الأغلبية فيها ومطالبتها بالتغيير .

والتغيير من حق أي مجتمع ،ذلك أن أي مجتمع قادر على أن يغير ويبدل في نظامه الإنتخابي بما يتفق وحاجاته ورغباته وبما يحقق العدالة والمساواة في التمثيل وفي المشاركة السياسية وفي إنصاف كل مكون من مكونات المجتمع السياسي والاجتماعي ، وهذا لن يتحقق لأي مجتمع إلا وفق نظام انتخابي يكفل للجميع المشاركة ويمكنهم من الإشتراك الحقيقي في السلطة وفي إدارة شؤونهم .

لهذا فإنه وكما رأينا في سياق بحثنا أن نظام التمثيل النسبي هو الأكثر تفضيلاً في العالم والذي أخذ في الانتشار في الكثير من المجتمعات وما زال الكثير يتطلع أليه وذلك لما يتمتع به من عدالة التمثيل والإنصاف لكل المكونات الاجتماعية والسياسية في المجتمع .

وهذا الإنتشار كما يبدو على حساب نظام الأغلبية العددية الذي اخذ في الانحسار بعد أن كان هو النظام السائد في العالم ، وستستمر وتيرة نمو وانتشار نظام التمثيل النسبي في العالم طالما والعالم يتجه نحو ترسيخ الممارسة الديمقراطية والتداول السلمي للسلطة .

ومن المؤكد انه لا يوجد نظام انتخابي يخلو من العيوب ولكن ليس جميعها على درجة واحدة ، فبعض الأنظمة كما رأينا في بحثنا يغلب فيه العيوب على المميزات كما في حالة نظام الأغلبية العددية الذي يهمش الأقليات وتكثر فيه الألاعيب والخداع ،والعكس في نظام التمثيل النسبي حيث تبرز المزايا من خلال إشراك جميع أطياف المجتمع في السلطة وبحسب مكانة كل مكون من مكونات المجتمع في الواقع .

وهذا لا يعني أن اختيار النظام الانتخابي يتوقف على الرغبة فقط بل أنه توجد عدة إعتبارات أخرى يأتي في مقدمتها الواقع الاجتماعي ثم الثقافي والاقتصادي وكذلك طبيعة النظام السياسي ، فتلك الإعتبارات تلعب دوراً كبيراً في اختيار النظام الانتخابي.

ولذلك فإن اختيار النظام الانتخابي ، الذي يتفق مع واقع المجتمع ورغباته وحاجاته لا شك سيؤدي نجاحاً في واقع ذلك المجتمع ويحقق الأهداف المرجوة من وراء تطبيقه .

ولا يعني ذلك أن أي مجتمع يأخذ بنظام انتخابي ما يظل سمته الملاصقة له وقدره الذي يلازمه فبإمكان أي مجتمع أن يغير ويبدل في نظامه الانتخابي كلما رأى حاجة لذلك .

قائمة الهوامش والمراجع

1- موريس دوفرجيه ، المؤسسات السياسية والقانون الدستوري (الأنظمة السياسية الكبرى) ، ترجمة جورج سعد ، بيروت ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، 1992م ، ص25 .

2- المادة (63) من دستور الجمهورية اليمنية .

3- المادة (53) من قانون الانتخابات رقم 13 لسنة 2001 م .

4- بيار باكتيت ، النظام السياسي والإداري في فرنسا ، ترجمة عيسى عصفور ، بيروت – باريس ، منشوارت عويدات ، 1983م ، ص22-23 .

5- د.يوسف سليمان سعيد ، وسائل الإعلام والدعاية الانتخابية ، صنعاء ، دار الكتاب الجامعي ، 2006م ، ص125.

6- د.علي الصاوي ، كريم السيد ، النظم الانتخابية في الدول العربية ،في أ.د. عالية المهدي ، د.محمد مصطفى كمال ، (محررين) ، النظم الانتخابية مابين مصر والعالم ، إدارة البحوث العلمية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، المدينة ودار النشر بدون،2003م ، ص62 .

7- د.محمد فرج الزائدي ، مذكرات في النظم السياسية ، منشورات الجامعة المفتوحة ، ط2 ، 1997م ، ص292.

8- المادة(43) من دستور الجمهورية اليمنية .

9- المادة(64- أ) من دستور الجمهورية اليمنية .

10- المادة(3) من قانون الانتخابات العامة والاستفتاء رقم 13 لسنة 2001م .

11- اختلفت بعض المجتمعات في تطبيق هذا المبدأ فبعضهم اعتمد قيد الثروة كتوفر نصاب مالي معين أي أن يحوز الناخب عقاراً أو أرصدة أو مالاً ما بقدر يصل حد النصاب الذي حدده القانون كحد أدنى والبعض الأخر اعتمد قيد التعليم (شهادات أو كفاءة) علي سبيل المثال كانت بعض الولايات في الولايات المتحدة الأمريكية تشترط على الناخب أن يكون قادراً على تفسير الدستور .

12- د. محمد عاشور مهدي ، النظم الانتخابية في إفريقيا بعد الحرب البادرة ، في ، أ.د. عالية المهدي ، د. محمد مصطفى كمال (محرين) ، مصدر سابق ، ص122 .

13- بروفسور احمد محمد ألكبسي ، نظام الحكم في الجمهورية اليمنية ، صنعاء ، الوكالة اليمنية للدعاية والإعلان والنشر ، 2002م، ص134 .

14- د. عبد السلام نوير ، الأبعاد السياسي لتطور النظام الانتخابي في مصر ، في أ. د. عالية المهدي د. محمد مصطفى كمال (محررين) ، مصدر سابق ، ص22.

15- دراسة للمعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية بالسويد ،في، أ.د.عالية المهدي ، د. محمد مصطفى كمال ، مصدر سابق ، صـ87 .

16- د.كريستوف هارتمان ، النظم الانتخابية المقارنة : التجربة الألمانية ، في : أ.د. عالية المهدي ، د. محمد مصطفى كمال ، مصدر سابق ،ص144 .

17- د. احمد شرف الدين وآخرون ، النظم الانتخابية ومستقبل الديمقراطية في الجمهورية اليمنية (بحوث ومناقشات الندوة المنعقدة في صنعاء 16 -17 فبراير 1992م)،ص27-38 .

18- د.عصام سليمان ، الديمقراطية ، طرابلس ، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر ، 1988م ، ص15-17 ، وأنظر دراسة للمعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية بالسويد ، مصدر سابق ، ص87 .

19- د.كمال الغالي، مبادئ القانون الدستوري والنظم السياسية، جامعة دمشق ،1985م ، ص135.

20- د. عبدا لسلام نوير ،مصدر سابق ،ص38،36،29 .

21- د. احمد شرف الدين وآخرون ، مصدر سابق ،ص28 .

22- المادة (24/ب) من قانون الانتخابات العامة والاستفتاء رقم 13 /2001 م.

23- د. نعمان احمد الخطيب ، الوسيط في النظام السياسي والقانون الدستوري، جامعة مؤتة ، 1999م ، ص319.

24- د. عاصم احمد عجيلة ، د. محمد رفعت عبد الوهاب ، النظم السياسية ، صنعاء ، ط3 ، 1985م ، ص237.

25- د. عبد السلام نوير ، مصدر سابق ، ص 25 .

26- دراسة للمعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية بالسويد , مصدر سابق ، ص88-89.

27- المصدر نفسه ، ص89 .

28- د.أحمد شرف الدين وآخرون , مصدر سابق , ص29 .

29- احمد عبدالله الصوفي واخرون ، التحول الديمقراطي في اليمن .. التحدي والاستجابة (دراسة تحليلية مقارنة للانتخابات البرلمانية 93-97-2003م) ، صنعاء مطابع التوجيه المعنوي ، 2002م ،ص 219 ،وأنظر دراسة للمعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية بالسويد , مصدر سابق , ص 89 .

30- د. هاني الحوراني واخرون ،الانظمة الانتخابية المعاصرة ، عمان ، دار السندباد ، 1995م ، ص76-77، وانظر د.أحمد شرف الدين , مصدر سابق , ص 29 .

31- د.محمد فرج الزائدي ، مصدر سابق ، ص298-299 .

32- دراسة للمعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية – بالسويد ، مصدر سابق , ص90 .

33- المصدر نفسه , ص90 .

34- د.أحمد شرف الدين وآخرون , مصدر سابق , ص 30-31 .

35- المصدر نفسه , ص31 .

36- دراسة للمعهد الدولي للديمقراطي والمساعدة الانتخابية بالسويد ، مصدر سابق ، ص91 .

37- المصدر نفسه ،ص 91.

38- د.محمد فرج الزائدي ، مصدر سابق ، ص293 .

39- د. عبد المجيد عبدالحفيظ سليمان ، النظم السياسية ، القاهرة ، مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح ، 1998م ، ص210-211.

40- د.عاصم احمد عجيلة ، د. محمد رفعت عبد الوهاب ،مصدر سابق ، صـ236-238.

41- د.كمال الغالي ، مصدر سابق ، صـ235 .

42- عبدا لعزيز سلطان المنصوب ، انتخابات 93 النيابية في اليمن (أرقام ودلالات) ،ط1، 1995م ، صـ13 .

43- د.عبدالمجيد عبد الحفيظ سليمان ، مصدر سابق ، صـ11 .42، وأنظر دراسة للمعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية بالسويد ،مصدر سابق ، ص93-94 .

44- د. نعمان احمد الخطيب ، مصدر سابق ، ص329 .

45- د. احمد شرف الدين وآخرون ، مصدر سابق ، ص36 .

46- هاني الحوراني ، واخرون ، مصدر سابق ، ص68-69 .

47- دراسة للمعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية بالسويد ،مصدر سابق ، ص98-99.

48- د. احمد شرف الدين وآخرين ، مصدر سابق ، ص35 .

49- د. علي الصاوي، مصدر سابق ، ص65 ، وانظر د.محمد فرج الزائدي ، مصدر سابق ،ص31 .

50- د.احمد شرف الدين وآخرون ، مصدر سابق ، ص35.

51- المصدر نفسه ، ص33.

52- د. محمد فرج الزائدي ، مصدر سابق، ص301.

53- دراسة للمعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية بالسويد، مصدر سابق،ص 192-93.

54- د. ماجد راغب الحلو ، الدولة في ميزان الشريعة (الأنظمة السياسة) ، الإسكندرية ، دار المطبوعات الجامعية ، 1996 ، ص155 .

55- المصدر نفسة ، ص156 .

56- دراسة للمعهد الدولي للديمقراطية والمساعد الانتخابية بالسويد ، مصدر سابق ، ص103 ، وانظر د.ماجد راغب الحلو ، مصدر سابق ، ص156 .

57- د. ماجد راغب الحلو ، مصدر سابق ، ص157 .

58- المصدر نفسة .

59- المصدر نفسة ، ص158 .

60- د. كريستوف هارتمان ، مصدر سابق ، ص 141 . وانظر د. ماجد راغب الحلو ، مصدر سابق ، ص159 .

61- المصدر نفسه ، ص141 .

62- المصدر نفسه ، ص146 .

63- المصدر نفسه ، ص146 .

64- المصدر نفسه ، ص147 .

65- د.ماجد راغب الحلو ، مصدر سابق ، ص158-159 .

رفع الصوت وأحكامه في الشريعة الإسلامية

د. مازن حسين حريري
أستاذ الفقه المقارن المساعد
قسم الدراسات الإسلامية
كلية الآداب جامعة تعز اليمن
الأربعاء 1/ربيع الأول/1430هـ- 2009/2/25م

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين, وأفضل الصلاة, وأتم التسليم على نبينا محمد ﷺ, وعلى آله وأصحابه أجمعين, ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين, وبعد:

فالصوت نعمة من الخالق سبحانه وتعالى؛ وهبنا إياها كي نسخِّرها في كل نافع ومفيد, وأرشدنا إلى الغض من أصواتنا, وأن نحسن استخدامها وفق المناسب من المواقف, فنخفضها إذا تطلب الموقف الخفض, ونرفعها عندما يستلزم الرفع.

وإن أقوامًا حولوا هذه النعمة إلى نقمة؛ برفع أصواتهم أو أصوات الآلات المخترعة التي تصم الآذان وتفسد الأذواق وتجلب الأمراض, بلا ضرورة أو حاجة, فتجد من يرفع صوته بالنداء والصياح وغيرهما, وتجد من يضع مكبرات الصوت في حفلات الأعراس وغيرها, فيزعج الناس بأصواتها أيامًا, ومنهم من يستخدم منبه السيارة لحاجة أو لغير حاجة, ومنهم من يستخدم ملكه في أغراض أو أعمال تصدر أصواتًا مؤذية أو مزعجة, وغير ذلك كثير, وإذا ما عوتب بعض من يفعل ذلك قال: أنا حر, وهذا من حقوقي الشخصية.

وقد أمرت الشريعة الإسلامية بخفض الصوت والغض منه, ولم تطلب رفعه إلا في مواطن قليلة, وحالات معينة تستدعي هذا الرفع, كما بينت أنه يكره رفع الصوت, أو يحرم في مواطن وحالات متعددة, وأن ذلك لا يقف عند باب الأدب والأخلاق الحميدة فقط؛ بل هي أحكام كلف المخاطب بها. وهذه الدراسة تسلط الضوء على عدد من تلك المواطن والحالات المرتبطة بالعبادات أو غيرها, والتي ورد حكم بشأن رفع الصوت أو عدم رفعه فيها, وتطلع على أقوال الفقهاء وأدلتهم في ذلك, مع الاطلاع على أقوال بعض المفسرين عند الحاجة؛ للتعرف على الإطار العام الذي يرسم فكرة واضحة تحدد كيفية استخدام الصوت في الشريعة الإسلامية عمومًا, ويحاول الباحث من خلال ذلك الإجابة عن السؤال الآتي:

هل رفع الصوت يدخل ضمن الحرية الشخصية التي ينبغي أن يتمتع بها المرء, وأنه يستخدمه بالطريقة التي يريدها, وليس لأحد منعه من ذلك؟ أو أن ذلك ينضبط بضوابط الشرع, ويصح منعه من الرفع؟